الأمم المتحدة

A/61/343

الجمعية العامة

Distr.: General
14 September 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الإعلان الذي اعتُمد كوثيقة ختامية للمشاورات الإقليمية المعنية بالهجرة والتحويلات والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي جرت في سانتو دومينغو، بالجمهورية الدومينيكية، في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وقد جمعت هذه المشاورات الإقليمية ٧٥ ممثلا من ١٣ بلدا، هي: إكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس. واتفق المشتركون على أن تقوم حكومة الجمهورية الدومينيكية بتقديم هذه الوثيقة الختامية، باسم جميع الذين مُثّلوا في المشاورات الإقليمية، وذلك للنظر فيها في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك إلى عقده يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وقد عُقدت هذه المشاورات الإقليمية بدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واشتركت في تنظيمها حكومة الجمهورية الدومينيكية، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك وفقا لأهداف المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وتحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية. وقامت المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية باستضافة هذا الاجتماع في مقرها في سانتو دومينغو.

190906 190906 06-52317 (A)

وقد مثّل المشتركون في المشاورات مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية – وهي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات والمؤسسات الدولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية، وفد بعض المشتركين في المناقشات من رابطات بلدات الموطن والمنظمات الأخرى في المهجر، وكذلك من منظمات المجتمعات المحلية في بلدان المنشأ.

وافتتح الرئيس ليونيل فرناندز – رينا المشاورات بكلمة رئيسية. وتكلم أيضا ثلاثة مسؤولين آخرين رفيعي المستوى في الحكومة الدومينيكية، منهم وزير الدولة، مكتب الإعلام، برنامج التحليل والاستراتيجية؛ ووزير الدولة، المستشار الخاص لرئيس الجمهورية، منسق المجلس الرئاسي للرعايا الدومينيكيين في الخارج؛ ونائب وزير الدولة للشؤون الخارجية. وقدم كل من المنسق المقيم للأمم المتحدة في الجمهورية الدومينيكية ومدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسة الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملاحظات استهلالية كما اشتركوا في المداولات.

وأتاحت هذه المشاورات فرصة مثيرة لمجموعة منوعة من أصحاب المصلحة لدراسة الأثر المترتب على الهجرة والتحويلات بالنسبة للتنمية في المنطقة، ولوضع توصيات من أجل توجيه الانتباه العام واتخاذ إجراءات من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى. وقد لاقى اشتراك ممثلين عن القطاع الخاص ترحيبا خاصا، كما أن اشتراك مختلف أصحاب المصلحة على قدم المساواة جعل من هذه المشاورات تجمعا فريدا من نوعه. وقد عزز ذلك المداولات، ويسَّر التواصل، وساعد في صياغة عناصر الإعلان الناجم عن هذه المشاورات.

وكانت المناقشات المثمرة والمقترحات العملية في هذه المشاورات الإقليمية قيمة بالنسبة للمشتركين وخليق بتنفيذ تلك المقترحات أن يكون مفيدا. ومن المأمول، بالمثل، أن تكلل مداولات الحوار الرفيع المستوى بالنجاح.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، للنظر فيها في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية.

(توقيع) ايراسمو **لارابينيا**
السفير والممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

الإعلان

نحن، المشتركين في المشاورات الإقليمية المعنية بالهجرة والتحويلات والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية، في ٢٧-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦،

إذ تمثل مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية من ١٣ بلدا في المنطقة، وهي إكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، وإذ انضم إلينا مشتركون من الحكومات، وكيانات المجتمع المدني، بما فيها رابطات بلدات الموطن والمنظمات الأخرى في المهجر، والمنظمات الحكومية غير الحكومية الوطنية والدولية، ودوائر الأعمال التجارية، وكيانات الأمم المتحدة،

وإذ نشعر بالامتنان لرئيس الجمهورية الدومينيكية، فخامة الدكتور ليونيل فرناندز رينا، لتشريفه هذا الاجتماع بحضوره وبإلقائه كلمة الافتتاح،

وإذ نقدّر الجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية الدومينيكية، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقا لأهداف المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة، وتحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية، وبدعم مالي من المؤسسات وشركات القطاع الخاص ومساهمين آخرين،

وإذ نضع في اعتبارنا قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، المتعلق بتيسير نقل تحويلات المهاجرين وخفض تكاليفها،

وإذ ندرك أن تدفقات التحويلات معاملات خاصة، هي أساسا لمنفعة الأسر المعيشية ولذلك لا ينبغي الخلط بينها وبين المساعدة الإنمائية الرسمية أو اعتبارها بديلا عنها،

وإذ ندرك أن التحويلات وإن كانت تمثل تدفقا من الموارد جد كبير وهاما بشكل متزايد، وتضم أجزاء كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلا أنها ما برحت غير مستكشفة أو ميسّرة أو معبّأة على نحو يكفي لتلبية طلبات المراسلين والمتلقين الحالية والمقبلة،

وقد بحثنا في اجتماعنا عديدا من مسائل الهجرة والتحويلات والتنمية المتصلة بعلاقات الحكومات الوطنية مع مغتربيها، والدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الوارد من الخارج إلى الأسر وغيرها في بلدان المنشأ، وعلاقة الهجرة والتحويلات المالية بالتنمية وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة، وسمات الهجرة بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، ومنظورات القطاع الخاص بالنسبة لنقل الأموال والصيرفة والمالية، والخبرات القطرية بشأن المسائل المتعلقة بإشراك المغتربين والتنمية،

وإذ نرغب في أن نحيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة معلومات ومقترحات للنظر فيها في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة،

١ - **نعترف** مع التقدير بالجهود التي تبذلها الحكومات لإنشاء مكاتب رفيعة المستوى من أجل شؤون المهجر، وتعزيز مشاركة مجتمعات المغتربين بناء على طلبها في الحياة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان وطنها، **وتشجع** على التنفيذ المعزز لهذه المبادئ وتطبيقها من جانب حكومات البلدان الأخرى؛

٢ - **نحث** على إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتوسيع نطاق استعمال التحويلات بشكل منتج في إطار الاحتياجات الاستهلاكية العاجلة وخارجه، وأن يشمل هذا تيسير الحصول على الخدمات المصرفية الرسمية، والمدخرات، والقروض، والتأمين، وفرص الاستثمار، والوسائل الأخرى؛

٣ - **نحث** حكومات البلدان المرسلة للتحويلات على أن تعزز حصول المنظمات المعنية بتحويل الأموال على الخدمات المصرفية، وأن توحَّد على المستويات الوطنية شروط امتثال المنظمات المعنية بتحويل الأموال للأنظمة الحكومية؛

٤ - **نرحب** باشتراك شركات القطاع الخاص اشتراكا كاملا في مداولات أصحاب المصلحة المتعددين في هذا الاجتماع، ونحث على زيادة تطوير الشراكات التجارية وغيرها مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز تنمية الأعمال التجارية الوطنية المربحة والمنصفة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تمشيا مع مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛

٥ - **نلاحظ ونشجع** الإمكانات المتاحة لزيادة أثر التحويلات في الأنشطة الإنمائية في بلدان الوطن من خلال المساهمات التعاونية والتعاون على التنفيذ من جانب السلطات الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، ومجموعات المغتربين، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والهيئات الدولية؛

٦ - **نحث** على بذل جهود قوية من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل تيسير التحويلات، وزيادة كفاءة النظام وخفض التكاليف، عن طريق أمور من بينها تحسين تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وزيادة فرصة الحصول على الوسائل المالية القائمة والمستحدثة، وذلك لجعل التحويلات أكثر نفعا للمتلقين بوجه عام، وأكثر فعالية كوسائل للحماية والتمكين، وأكثر قدرة على المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستويين المحلي والوطني؛

٧ - **نحث بوجه خاص** على إيلاء العناية على نحو أكثر تركيزا، بالاعتماد على اهتمام واستعداد الشركاء المحتملين، لربط التحويلات بمؤسسات الادخار والتمويل المتناهي الصغر، وذلك لتمكين الأفراد ومجموعات المجتمع المحلي من الاشتراك في الأنشطة المتعلقة بالمشاريع التجارية اشتراكا كاملا؛

٨ - **نعترف** بدور النساء البارز كمتلقيات للتحويلات ودورهن المتزايد الأهمية كمرسلات للتحويلات، **ونحث** على إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لإلغاء القيود القانونية والإدارية التي تعوق مشاركتهن الكاملة والمتساوية، وعلى دعم بناء القدرات لتمكين النساء من الاستفادة من هذه التدفقات في الموارد إلى الحد الأقصى، كما **نحث** المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة على مواصلة وتوسيع أعماله القيِّمة المتعلقة بالأبعاد الجنسانية للهجرة وتدفقات التحويلات وعلاقة هذا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **نحث** الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على توسيع شراكاتها المؤسسية العالمية لمساعدة البلدان النامية على تحسين أفضل ممارساتها، ودراسات التكنولوجيا والأبحاث المتعلقة بالتحويلات وأثر المغتربين، بهدف زيادة إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل المنطقة وخارجها، في الإطار العام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **نقر** بالمساهمات المقدمة من رابطات بلدات الموطن، ورابطات الخريجين والمهنيين، وغيرها من الجماعات في مجتمع المغتربين التي تحافظ على الروابط وتعزز الثقافات الوطنية وتشجع التنمية في بلدان المنشأ، **ونحث** على أن تعزز هذه الأنشطة من ناحيتها، وذلك بتقديم الدعم لبناء القدرات ذات الصلة من جانب الجهات المانحة وغيرها من الكيانات التي هي في وضع يمكّنها من التعاون؛

١١ - **نرحب** بتبادل المعلومات عن ظروف محددة وممارسات مبتكرة تكشفت من خلال هذا الاجتماع، **ونوصي** بأن تقوم الحكومات والوكالات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، باتخاذ تدابير أخرى لجمع

البيانات الديمغرافية ذات الصلة وغيرها من البيانات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز توافرها، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، فضلا عن أفضل الممارسات، والدروس المكتسبة، وذلك لتيسير تحقيق المزيد من التفاهم والدعم والتعاضد؛

١٢ - **تحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استخدام نتائج هذا الاجتماع كأساس لوضع سياسات جديدة واتخاذ مبادرات لتنمية القدرات على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي، وذلك لتلبية الاحتياجات والفرص التي يحددها أصحاب المصلحة؛

١٣ - **تطلب** إلى المشتركين في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية أن يولوا اهتماما خاصا للمقترحات الواردة في هذا الإعلان، الذي يشكل مساهمة فريدة من الأطراف الممثلة أو العاملة فيما يتعلق بمسائل الهجرة والتحويلات والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.